### استقبل سفيري المكسيك وتركيا وهنأ نظراءه في إسبانيا وغينيا الإستوائية بالعيد الوطني

# الغانم: يتوجه إلى سان بطرسبيرغ اليوم للمشاركة في أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ 137

الغانم مستقبلا السفير التركي

يتوجه رئيس مجلس الأمة رئيس الشعبة البرلمانية الكويتية مرزوق الغانم على رأس وفد برلماني اليوم الجمعة الى مدينة سان بطرسبيرغ الروسية للمشاركة في أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ ١٣٧ المزمع عقده هناك خلال الفترة من ١٤ حتى ١٨ أكتوبر الجاري.

ومن المقرر أن يلقي الرئيس الغانم كلمة وفد دولة الكويت أمام الجمعية العامة للمؤتمر الذي سيناقش موضوع «تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان والأعراق» وما يستجد من بنود طارئة على جدول الأعمال.

ويشارك الغانم والوفد المرافق له على هامش أعمال المؤتمر في الاجتماعات التنسيقية للمجموعات العربية والإسلامية والأسيوية بغية تنسيق المواقف إزاء القضايا التي ستطرح للنقاش وتوحيد وجهات النظر بشأنها.

كما يشارك وفد الشعبة البرلمانية في اجتماعات اللجان الدائمة والفرعية للاتحاد التي ستناقش قضايا وموضوعات عدة منها دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في نظام الحكم الدولي، وإشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، واستخدام العلوم والبحوث لتحقيق أعلى المعايير الصحية، ودور البرلمان في رصد عمل القوات المسلحة الوطنية المشاركة بعمليات حفظ السلام.

وسيشهد مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ ١٣٧ ايضا انتخاب رئيس جديد للاتحاد في ظل قرب انتهاء مدة الرئاسة للرئيس الحالي صابر شودري.

ويرافق الغانم وفد برلماني يضم كلا من وكيل الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف وأمين سر الشعبة النائب د.عودة الرويعي وأمين صندوق الشعبة النائب د.وليد الطبطبائي وأعضاء الشعبة النواب د.خليل عبدالله أبل ويوسف الفضالة وعمر الطبطبائي والنائبين محمد الدلال وصفاء الهاشم والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري.

يذكر أن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أعلن في وقت سابق عن تقدم دولة الكويت رسميا بمشروع قرار يحمل عنوان «مسؤولية الاتحاد البرلماني الدولي في وقف الانتهاكات الانسانية الصارخة ضد اقلية الروهينغا في ميانمار» لإدراجه كبند طارئ على جدول أعمال المؤتمر.

وكان الغانم استقبل في مكتبه أمس،كل على حدة، السفير المكسيكي لدى الكويت ميغيل انخل اسبدرو والسفير التركي لدى الكويت مراد تامير.

من جانب آخر بعث الغانم برقيتي تهنئة الى كل من رئيسة مجلس النواب في مملكة أسبانيا آنا باستور ورئيس مجلس الشيوخ بيو غارسيا-إسكوديرو ماركويز وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

كما بعث الغانم برقيتي تهنئة إلى كل من رئيس مجلس النواب في جمهورية غينيا الإستوائية غوادنسيو موهابا ميسو ورئيسة مجلس الشيوخ ماريا تيريسا إفوا تساتغ بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

### استمعت إلى إفادة مديرة «التمريض» السابقة حول عقود الإدارة

# «التحقيق في تجاوزات الصحة»: التقرير النهائي قبل بداية دور الانعقاد

جانب من اجتماع اللجنة

■ حماد: الاجتماع الأسبوع المقبل لاستيضاح المزيد من بعض المسؤولين في وزارة الصحة لإعداد التقرير النهائي

استمعت لجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة في اجتماعها أمس إلى إفادة مديرة إدارة التمريض السابقة في وزارة الصحة لطيفة المنصور حول ما يتعلق بالتجاوزات الواردة في عقود التمريض.

وقال مقرر اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح بمجلس الأمة إن مديرة ادارة التمريض السابقة لطيفة المنصور قدمت شرحا تفصيليا عن نظام العقود واللجان المختصة لاختيار الممرضين والممرضات.

وأضاف حماد ان اللجنة قررت الاجتماع الأسبوع المقبل لاستيضاح المزيد من بعض المسؤولين في وزارة الصحة لإعداد تقريرها النهائي والتصويت عليه وإحالته لمجلس الأمة قبل بداية دور الانعقاد المقبل.

### مقابل مكافأة تعادل نصف المرتب

# عاشور يطالب بالسماح للمتزوجة بإجازة تفرغ لرعاية أسرتها

صالح عاشور

أعلن النائب صالح عاشور عن تقديمه اقتراحا بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (22 مكرر) إلى المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1969 في شأن الخدمة المدنية للسماح للمرأة الكويتية المتزوجة التي ترعى أولادا، وإذا كانت تشغل وظيفة مدنية في جهة حكومية ، أن تطلب منحها إجازة تفرغ لرعاية أسرتها ، مقابل مكافأة تعادل نصف المرتب.

ونص الاقتراح على ما يأتي: مادة أولى : تضاف مادة جديدة برقم (22 مكررا) إلى المرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1969 المشار إليه نصها كالآتي:

«يجوز للمرأة الكويتية المتزوجة التي ترعى أولاد ا، وإذا كانت تشغل وظيفة مدنية في جهة حكومية ، أن تطلب منحها إجازة تفرغ لرعاية أسرتها ، مقابل مكافأة تعادل نصف المرتب الذي تتقاضاه ، وذلك طيلة فترة التفرغ.

كما تستحق المرأة الكويتية المتزوجة والتي ترعى أولادا ، إذا كانت مرشحة لوظيفة مدنية في جهة حكومية وأعلنت عدم رغبتها في التوظيف ، مكافأة تفرغ لرعاية أسرتها وفق مؤهلاتها العلمية والعملية ، ويصدر مجلس الخدمة المدنية بتوصية من ديوان الخدمة المدنية النظم والضوابط والشروط اللازمة لتنفيذ هذا القانون».

مادة ثانية : تؤخذ المبالغ المالية اللازمة لتنفيذ هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة .

مادة ثالثة : يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة رابعة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون على ما يأتي:

يهدف هذا الاقتراح بقانون إلى تشجيع الزوجة الكويتية العاملة في القطاع العام التي ترعى أولادا على التفرغ لرعاية أسرتها ، مقابل نصف المرتب الذي تتقاضاه ، باعتبارها في إجازة تفرغ ، ولذا يحقق المشروع غاية سامية هي تكريس الأمهات جل وقتهن في الاهتمام بشؤون الاسرة زوجا واولادا ، الامر الذي يخلق أسرا متماسكة وينشئ أجيالا من الأبناء والبنات الصالحين ، ويعالج الاقتراح في الوقت ذاته مشكلة غياب الابوين معظم اليوم عن المنزل ما يضعف دورهما الرقابي والتربوي والابوي ، ويفتح هذا بابا للانحراف الابتعاد عن الطريق القويم ، خصوصا اننا نعيش في عالم متغير تهيمن عليه وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة بخيرها وشرها ، ما يستدعي انصراف الزوجة إلى بيتها وتوجيه جل وقتها وجهدها في تنمية البيئة السليمة والصحية لزوجها وأبنائها، ولما كانت ضروريات الحياة تتطلب توفير موارد مالية كافية ، ولتعويض المرأة العاملة عن بعض ما كانت تتقاضاه نص الاقتراح على منحها إجازة تفرغ بنصف مرتب.

وحتى تكون المعالجة شاملة لمشكلة غياب الزوجة أو الأم عن منزلها وأسرتها معظم اليوم، رؤي أن يشمل الاقتراح الزوجات الكويتيات اللائي يرعين أولادا من المرشحات لوظائف في الخدمة المدنية ، بحيث يمنحن مكافأة تفرغ لقاء تخليهن عن الترشيح والبقاء بجانب أسرهن ، وحيث إن وضع المرشحة للوظيفة يختلف عن الموظفة اذ لا يوجد مرتب نبني عليه المكافأة ، فقد ترك لمجلس الخدمة المدنية بناء على توصية من ديوان الخدمة المدنية أن يضع الضوابط والشروط والنظم المناسبة لتنفيذ القانون ، بما في ذلك أخذ العوامل كافة في الاعتبار من حيث المؤهل العلمي أو الخبرة أو السن وغيرها.

ولما كان الاقتراح من شأنه كأي مشروع إصلاحي اجتماعي أن يتطلب موارد مالية إضافية ، فقد نص على أخذ المبالغ اللازمة للتنفيذ من الاحتياطي العام للدولة .

إن من شأن هذا الاقتراح بعد إجازته ، أن يدعم ويقوي الأواصر الأسرية داخل البيت الكويتي ، ويتيح رعاية أفضل للأبناء والبنات وحتى الزوج ، كما أن من مزاياه توفير فرص عمل أكثر وتقليل حمى التنافس بين المرشحين للوظائف ، وكذلك توفير مبالغ طائلة ظلت الدولة تنفقها على المرتبات والعلاوات والبدلات.

وبهذه الطريقة يكون الاقتراح قد حقق توازنا بين المصلحة العامة والمتمثلة في بقاء الزوجة أو الأم في بيتها لرعاية أسرتها ، والتي تمثل نواة المجتمع ، وبين حق المرأة في أن تعمل وتتلقى مقابلا ماليا تواجه به ظروف الحياة.

ولقد اشترط النص المقترح أن تكون المرأة كويتية ومتزوجة وترعى أولادا ، لأن هذه الصفات هي التي تؤهلها للاستفادة من القانون المقترح ، إذ هي المستهدفة بتحقيق الغاية منه ، لذا لم يشمل القانون الموظفات غير الكويتيات أو غير المتزوجات أو اللائي لا يرعين في أولاد

### دعت إلى عدم المتاجرة بقضيتهم ومعرفة التوجه الحكومي في هذه القضية

# «حقوق الإنسان» تجدد الدعوة لرئيس الوزراء إلى حضور اجتماعها المقبل لبحث ملف تجنيس المستحقين من حملة إحصاء 1965

■ الكندري: استدعاء المبارك نظرا لأهمية القضية وما لها من آثار سلبية على الجوانب الاجتماعية والمالية

عبدالكريم الكندري

■ في حال تبين أن الحكومة لا تنوي التجنيس بعد تلك السنوات فهذا عبث بالمال العام وبمشاعر هذه الفئة

■ من غير المنطقي أن يستقر كل هذا العدد من البدون في الكويت أكثر من 30 عاما دون كشف جنسياتهم

■ نريد أن نعرف القرار السيادي في هذا الموضوع وتوجه الحكومة ولمصلحة من تتم المتاجرة بمعاناتهم؟

أعلن مقرر لجنة حقوق الإنسان النائب د. عبدالكريم الكندري عن إلغاء اجتماع اللجنة الذي كان مقررا يوم أمس للوقوف على الحالات الانسانية من فئة المقيمين بصورة غير قانونية بسبب اعتذار سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك عن الحضور، مؤكدا أن اللجنة جددت الدعوة للمبارك لحضور اجتماعها المقبل.

وقال الكندري في تصريح للصحافيين في المركز الإعلامي بمجلس الأمة، إنه طلب في الاجتماع الأخير للجنة استدعاء سمو رئيس الوزراء نظرا لأهمية القضية وما لها من آثار سلبية على الجوانب الاجتماعية والتعليمية والمالية، وكذلك ملف مستحقي الجنسية من حملة احصاء ١٩٦٥.

وأكد أن المبارك هو الوحيد القادر على الرد على الاسئلة، مبينا أنه ينوي سؤال رئيس الوزراء هل سيتم تجنيس الـ٣٤ الفا من حملة إحصاء ١٩٦٥ الذين أعلن الجهاز المركزي استحقاقهم للجنسية ام انه مجرد رقم تتم المتاجرة به على جراح (البدون)؟

وأكد أن هذا السؤال لن يستطيع رئيس الجهاز المركزي أو أي وزير الإجابة عنه لأنه سؤال سيادي والإجابة عنه أيضا ستكون سيادية.

واعتبر أنه في حال تبين أن الحكومة لا تنوي تجنيسهم بعد أن أمضى الجهاز المركزي سنوات في دراسة الملفات لإصدار هذه الإحصائية، فإن ذلك سيكون بمثابة عبث في المال العام وبمشاعر هذه الفئة ومتاجرة سياسية بهم.

وقال إن رئيس الجهاز المركزي هو من صرح بأنه اكتشف أن هناك ٣٤ ألفا من حملة إحصاء ١٩٦٥ يستحقون الجنسية، متسائلا هل سيتم تجنيسهم أم لا؟

■ رئيس الجهاز المركزي صرح بـ 34 ألفا من حملة إحصاء 1965 يستحقون الجنسية فهل سيتم تجنيسهم؟

وأضاف أن السؤال الثاني الذي سيوجهه إلى رئيس الوزراء سيكون عن إجراءات التعامل مع غير المستحقين – بحسب وجهة نظر الجهاز المركزي.

ورأى أن من غير المنطقي أن يستقر كل هذا العدد من البدون في الكويت لأكثر من ٣٠ عاما من دون ان تكشف جنسياتهم الأخرى، مشددا على أن هذا الملف يجب ان يغلق.

ودعا إلى عدم المتاجرة بقضية البدون والعمل على إراحتهم حتى يتم التخلص من هذا الملف الذي أرهق الكويت على المستوى الإنساني والسياسي والاجتماعي.

وطالب بضرورة معرفة القرار السيادي في هذا الموضوع وتوجه الحكومة ولمصلحة من تتم المتاجرة بمعاناتهم.

ورأى أن من المعيب أن تكون الحقوق الأساسية لفئة البدون محل أخذ وعطاء بين المجلس والحكومة كل هذه السنوات، مؤكدا أن التعليم والصحة يجب أن يكونا خارج إطار أي ملف.

# عمر الطبطبائي يسأل المطوع عن الأوامر التغييرية والتأخير في مشاريع الطرق

أعلن النائب عمر الطبطبائي عن تقديمه سؤالا برلمانيا إلى وزير الأشغال العامة عبد الرحمن المطوع عن الأوامر التغييرية والتأخير في مشاريع الطرق.

ونص السؤال على ما يأتي: بالإشارة إلى موضوع المشاريع والأوامر التغييرية والتأخير.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- يرجى تزويدنا بنسب التأخير لجميع مشاريع الطرق حسب تواريخ مدة العقد الأصلية والأوامر التغييرية بهذا الخصوص والتكلفة المالية والزمنية لهذه الأوامر التغييرية ونسب الإنجاز الفعلية.

2- هل تم اتخاذ أي إجراء مع المسؤولين بخصوص الأخطاء الإدارية والهندسية لمشاريع الطرق (على سبيل المثال لا الحصر، مشروع التفافات طريق النويصيب). هل ستتم إزالة هذه الالتفافات بمشروع طريق النويصيب الجديد؟ إذا كان الجواب بنعم فما تكلفة مشروع الالتفافات بمشروع طريق النويصيب؟ وما قيمة المبالغ المهدرة نتيجة سوء التخطيط لمشروع التفافات النويصيب وأيضا سوء تحديد أولويات طرح المشاريع من قبل قطاع الطرق؟